أو لأنه تابع من سوى أي السنة فإن
التاء مصوحة على منع الصرف وهي مشكلة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
هذا التنادي توهم كونها في مفاعل بمنع من الصرف وروي عن عاصم رفارف بالصرف وقال
وجماعة غيره بالمد منونا ابن خالويه ● وروي عن عاصم رفارف ... والوجه
في منع ما ذكر أنه لما جاوز رفارف الجمع امتنع مساكنه وكذلك [illegible]
رفارف أنه لما كان عندنا أن الصرف صرف المناسبة هما سلاسلا وأغلالا [illegible]
شأنه أن شاء الله تعالى ● وقرأ أبو محمد المروزي وكان نحويا فصيحا بمضاف بالياء
وأفعل فعال لا نعرف في الجمهور وعبقري منسوب إلى عبقر من عمل [illegible]
الجن كلما أعطوه وعجبوا منه قالوا هذا عبقري وفي الحديث فلم أر عبقريا يفري فريه
والمراد به هنا قيل البسط التي فيها صور وتماثيل وقيل هي الزرابي وقيل [illegible]
وقيل الديباج الثخين وعبقري جمع عبقرية يعني فلو كان اسم جنس جاز أن يكون [illegible]
وقيل هو واحد دال على الجمع ولذلك وصف بحسان **قوله** ذي الجلال ● وقرأ ابن عامر
ذو الجلال بالواو وجعله نعتا للاسم وكذا هي مرسومة في مصحف الشام
والباقون بالياء صفة للرب فإنه هو الموصوف بذلك ولإجماعهم على الثاني إلا أنه
لا مر ذكره فيما تقدم ● والله سبحانه وتعالى أعلم ●

سورة الواقعة مكية وهي تسع وتسعون آية ●

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله تعالى** إذا وقعت الواقعة فيها أوجه
أحدها أنها ظرف محض ليس فيه معنى الشرط والعامل فيها ليس والثاني أن العامل
فيها اذكر مقدرا الثالث أن العامل محذوف [illegible] إذا أتت [illegible]
يوم الجمعة ليس لي شغل إلا [illegible] الثالث [illegible] السبع ولا أقول هذا النحوي
ولا من سلك من صناعة النحو قال لا [illegible] فيها الناقة ولا أحد فيها [illegible]
في الظرف عن حدث الشرط لا جائز أن جر الفعل [illegible] منطق عليها ومجرد السبح عليه
من هذا المعنى قال وأما المثال الذي نظره الطرف [illegible] للبس [illegible] ولقد
معمول خبرها عليها وهي مسألة طالما سهى [illegible] الظرف فيعمل فيها [illegible]
ومعنى كلام الزمخشري أن المعنى المفهوم من ليس هو العامل في إذا لأنه فعل يسعى إليه
إذا وقعت ويدل على ما قلته [illegible] إلى الثاني في طرف الأول [illegible]
أي وقت لم يجز [illegible] فإذا قيل [illegible] الناقة الصالح جواب أن الفعل [illegible]
على الحسن من الحرف الثالث أنها شرطية وجوابها مقدر أي إذا وقعت كان كيت وكيت
العامل

العامل فيها الرابع أنها شرطية والعامل فيها الفعل الذي بعدها [illegible] وهو
اختيار الشيخ وسبق في ذلك مكي قال مكي والعامل فيها وقعت لأنها قد تجازى بها
فيعمل فيها الفعل الذي بعدها من اللبس ليس ظرف في قوله ما تفعل أفعل ومن تكرم أكرم ونحو ذلك
إلا إذا كثر الخامس أنها مبتدأ وإذا رجت خبرها وهذا على قولنا إنها تتصرف
وقد مضى القول فيه محررا إلا أن هذا الوجه إنما يجوزه الشيخ جمال الدين بن مالك
وابن جني وأبو الفضل الرازي على قراءة من نصب خافضة رافعة على الحال وحكاه
الفضل من الأخفش ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب التنصيب ومن ابن ظرفية
كالفصل أو رافعة قاله أبو البقاء أي إذا وقعت حصل ورفع السادس أن يكون ظرفا
لرجت وإذا الثانية على هذا إما بدل من الأولى أو تجري لها التاسع أن العامل فيه ما دل عليه قوله
فأصحاب الميمنة أي إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها السابع أن جوابه الشرط قوله فما
أصحاب الميمنة وقوله خبر مقدم وكاذبة اسم مؤخر وكاذبة يجوز أن يكون اسم فاعل
وهو الظاهر وهو صفة لمحذوف فقدره الزمخشري نفس كاذبة أي أنه لا يكون في ذلك اليوم لا يكذب
على الله أحد ولا تكذب يوم القيامة أحد قال واللام في قوله قدمت لحياتي أو ليس لها نفس تكذبها
وتقول لها كوني خالية وليس [illegible] لها اليوم تقول لها اليوم لتكوني وهو من قولهم كذبت فلان
نفسه في الخطب العظيم إذا شجعته على مباشرته وقالت له إنك تطيقه وما فوقه فتعرض له ولا
تبال على معنى أنها وقعة لا تطاق شدة وفظاعة وأن لا نفس حينئذ تحدث صاحبها
بما تحدثه به عند عظائم الأمور وتهون له احتمالها وإطاقتها لأنهم يومئذ أضعف من ذلك
وأذل الأنفس إلى [illegible] آخر السورة والأنفس يومئذ في الصغر ... أو عظمه
حالية [illegible] وحمل الكلام على هذا [illegible] أحدها أنه أي كذوب فلما أخبر عنها
سماها كاذبة والثاني هذه قضية كاذبة أي كذوب فيها والثاني أي المضي وقوعها
تقول للمطاول إذا حمل لم يكذب والثالث أن كاذبة مصدر بمعنى التكذيب نحو خائنة الأعين
قال الزمخشري من قولهم حمل فلان على قرنه فما كذب أي ما جبن ولا تثبط وحقيقته
فما كذب نفسه فيما حدثته به من إطاقته له وإقدامه عليه والسلة لا [illegible]
إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا ● أي إذا وقعت لم تكن لها رجعة ولا ارتداد انتهى
وهو حسن جدا وفي هذه الجملة وجهان أحدهما أنها لا محل لها من الإعراب أما لأنها
ابتدائية وإما اعتراضية على رأي الزمخشري حيث جعل الظرف متعلقا بها وأما لأنها اعتراض
بين الظرف وجوابه المحذوف والثاني أن محلها النصب على الحال وإليه نحا ابن عطية ولم بين صاحب الحال

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)